

هذا ولا ينبغي التفاسير في الودائع الا انما هي في الودائع

بحق الميبت ضم اليها العاقبة عنده ولا يبيح للقاضي ان يبرأ
الوصي اذا كان عدلا كافيا ولو غل جاز اذا اوصى اليه
رجل فقبل في وجه الوصي ثم قال لا قبل فلان يقبل بغير
الموصي ان يوصي الوصي اذا قال لا فقبلت وصيا فيما
اترك صار وصيا في التركة ان اوصى اليه اثنين
لم يجر لاهدهما ان يتصرف دون صاحبه الا بشرط الكف
وجزئته الميت وطعام الصغار وكسوتهم ورتق الودعة و
قضاء الدين وتنفيذ وصيته بعينها واغناق محبذ لعينه
والمقصود في حقوق الميبت اذا اوصى اليه رجل بالبر او
في مال او ولد لو قال فلان وصي حتى يقدم فلان فهو محام
قال اذا قام البنته على الوصية لم يقبل الا على خصه وهو
الوارث او رجل لميت عليه دين او قبله حق او رجل
قبل الميبت حق او رجل اوصى له بوصية والمعلم باب
فيما يملك الوصي الوصي ان يبيع التركة لغيره من العوام
ولا يبيع كل التركة لقضاء الدين وان لم يكن الدين محظا
لان التركة الوصي لو باع المسقول بغيره لم يبيح بيع الوصي
على الكبير العايب جائز الا في العهار لو كان الكبير العايب

فرضاها عليه من اجاب
الواذ انما جعلها
الصلوات بالحق
بموتها بجهلها
ولا يبيح الوصي
موصية

مال نقلي

مال نقلي لاس من تركه الاب لم يملك الوصي بيع ذلك وصلا
والتم والام فيما ورث الصغير والكبير العايب من يورث
بمتركه وصي الاب في الكبير العايب وصي الام لا يبيح
للصبي الا الكسوة والطعام وصي الاب حق مال اليتيم
فان لم يوص فالحج يقوم مقام الاب الا ان وصي الاب
يملك بيع التركة لقضاء الدين وتنفيذ الوصايا ويجوز
الوصي اذا اشترى مال اليتيم لنفسه ان كان خيرا
للبيتيم جاز ونفسه وان اشترى ما يبايعه غيره
بمخنة عن الوصي اذا باع مال اليتيم بالنسيئة فان كان
لا يخشى عليه الجور والمنع عند حلول الاصل جاز اذا اشترى
اصد مال اليتيم بالف والافر بالف ومائة والاولاد
من انما نزلت باعته من الذي لا يخشى عليه الجور والمنع
ان يودع ويضيق ويترجم مال الصبي ولان ينفق المال
في تعليم القرآن والادب ان كان الصبي يصلح لذلك وان
كان لا يصلح لا يبدان بتكليف قدر ما يقا في صلوة بمقتضى
الوصي الموصى له عن الورثة حائزة ومقتضى الورثة
عن الموصى له لا الوصي في نوع يكون وصيا في الالواح

Copyrighting University